

المعراج: البحرين بحاجة إلى مزيد من الاندماجات لتكوين كيانات قوية

■ ضاحية السيف - عباس سلمان

قال محافظ مصرف البحرين المركزي، المسؤول عن المصارف والمؤسسات المالية في البحرين، رشيد المعراج إن البحرين محتاجة إلى مزيد من الاندماجات بين هذه المؤسسات لتكوين كيانات قوية قادرة على تقديم تمويلات كبيرة وتلبية احتياجات المستثمرين والمتعاملين معها، خصوصاً وأن الصناعة المصرفية مقبلة على تحديات كبيرة وتغييرات في الأنظمة الأساسية.

وأبلغ المعراج الصحافيين على هامش مؤتمر الخدمات المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد بفندق الريتز كارلتون أنه يعتقد أن التحديات التي تواجهها البنوك في البحرين هي الحاجة إلى «مزيد من الاندماجات وبناء كيانات كبيرة، وأكثر تخصصاً، وقادرة على القيام بتمويلات كبيرة وتلبية احتياجات المستثمرين والمتعاملين معها».

وأوضح أن عمليات الاندماج ستستمر، رغم فشل بعض البنوك في الآونة الأخيرة في الاتفاق نتيجة لتقييم الأسهم أنه «يجب النظر إلى الصورة الأكبر وهي أن الصناعة مقبلة على تحديات كبيرة، ومتطلبات متعلقة برأس المال والسيولة وترتيبات أخرى، وأنها (البنوك) محتاجة لأن تكون أكبر حجماً. الأنظمة الأساسية هي بازل 3، والمتطلبات فيها من ناحية رأس المال والسيولة ومتطلبات أخرى تتعلق بتركيبة المحافظ والمخصصات المطلوبة، كلها تحدث ممارسات جديدة».

ورد على سؤال بشأن تطبيق اتفاق بازل 3، فبين المعراج أن البحرين «تسير ضمن البرنامج الزمني، ومنذ نهاية العام 2010 دخلنا في مشاورات مع البنوك من أجل تطبيقات



رشيد المعراج يتحدث في مؤتمر الخدمات المصرفية

بشكل مباشر أو غير مباشر. على سبيل المثال تم تعزيز دور حوكمة الشركات، والمصرف المركزي كان لاعباً رئيسياً في تطوير وتنفيذ مدونة حوكمة الشركات لمملكة البحرين».

وأضاف «كان هناك أيضاً عدد من التحسينات في الأنظمة المتعلقة بالتحكم في أطر عامة، وممارسات إدارة المخاطر على وجه الخصوص، وأن القواعد المتعلقة بالكشف العلني والشفافية تشهد تحسناً كبيراً. كما تم تعزيز القواعد المتعلقة بالأعمال التجارية وسلوك السوق».

وقال المعراج «واحدة من المكونات الرئيسية لنمو وتطور إدارة الثروات في السنوات الأخيرة هي مساهمة القطاع المصرفي الإسلامي. الصيرفة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تسير بقوة، وإن البحرين مركز رئيسي لهذا النشاط». وأوضح أن المصرف المركزي يعزز التركيز على أمور مهمة من ضمنها تنفيذ مجموعة ذات معنى وقابلة للتحقيق من معايير كفاية رأس المال، والتي يشار إليها غالباً ببازل 3، وتعزيز متطلبات السيولة، وهي أيضاً في إطار اتفاقية بازل 3، وتحسينات في إطار حوكمة الشركات، والاستمرار في السعي من أجل إدخال تحسينات على أنظمة التمويل الإسلامي، والتنسيق مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية، والتحسينات التنظيمية ذات الصلة فيما يتعلق بأسواق رأس المال.

وأضاف «هذه هي التحديات، ونحن نتوقع انه سيكون هناك الكثير من المطبات في الطريق على مدى الأشهر والسنوات القادمة، ونحن نسعى جاهدين إلى توفير إطار فعال وكفاءة، وعملية تنظيمية عالية».

ويعمل في البحرين وحدها أكثر من 400 مؤسسة مالية، في حين أن موجودات المصارف في نهاية العام 2011 بلغت أكثر من 200 مليار دولار.

ومن جهة أخرى، أفاد المعراج بأن تدفقات رؤوس الأموال العالمية بالغة الأهمية بالنسبة لمملكة البحرين لأنها دولة صغيرة، «ولدينا اقتصاد مفتوح ونحن لا نرفض ضوابط على رأس المال المجمع. نحن نرحب بالاستثمار من أي مصدر، ونذكر أن تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل تعود بالنفع على الاقتصاد الأوسع نطاقاً».

وأضاف «تمشيا مع هذه الأهداف، أدخل المصرف المركزي عدداً من التحسينات على الأنظمة لدينا خلال الفترة الماضية، وكثير منها كان لها تأثير على صناعة إدارة الثروات، سواء

العام الماضي»، مذكراً بالنمو في القروض الذي بلغ في المئة العام 2011، وأن المؤشرات من عمليات الإقراض في العام الماضي تبين ان هناك نمواً، وزيادة في الودائع داخل القطاع المصرفي، وهذه كلها مؤشرات إيجابية».

كما أجاب على سؤال بشأن المصارف العاملة في المنطقة، فذكر أن «حالتها حال البنوك في بقية المناطق، تواجه تحديات مستمرة نتيجة للتغيير الذي سيتم في الأنظمة التشريعية، وأنها مطالبة بالتعامل والتكيف معه».

وأضاف «نحن لسنا بعيدين عن هذه التطورات. إنما حقيقة أن صناعة الصيرفة في المنطقة تطورت تطوراً كبيراً وملحوظاً، والواحد لا يمكن إلا أن يخفي على هذا الإنجاز والدليل على ذلك أن لدينا مجموعة من البنوك على مستوى عالمي».

«زين» تبرم اتفاقية مع «نيوسترينغ» لتحسين جودة وأسعار التجوال

«إتش إس بي سي» يبيع وحدة

التأمين بـ 914 مليون دولار

■ الوسط - المحرر الاقتصادي

أعلنت مجموعة زين في بيان أمس أنها أبرمت اتفاقية تعاون مع شركة نيوسترينغ المتخصصة في تحليل بيانات الأعمال لمشغلي شبكات الاتصالات المتنقلة، لتكون الأخيرة مسؤولة بموجبه عن توفير برنامجها «أوبتيمايزر»، وهو البرنامج الذي سيساعدها في تحسين جودة وأسعار خدمات التجوال.

وذكرت مجموعة زين التي وقعت العقد على هامش الاجتماعات المكثفة التي تعقدتها في المنتدى العالمي للاتصالات في برشلونة، أن العقد الجديد سيسمح لها بتشغيل واحد من أحدث برامج التحليل والتوقعات على شبكاتها، حيث سيغطي قاعدة عملاتها المنتشرة في منطقة الشرق الأوسط، مبينة أن هذه الاتفاقية تشمل عمليات شبكاتها في الكويت، البحرين، العراق، الأردن، المملكة العربية السعودية، السودان، وجنوب السودان.

وأوضحت المجموعة أن برنامج «أوبتيمايزر»، والذي سيجري تنفيذه على كافة شبكاتها سوف يساعدها كثيراً في ضبط وتحسين الإيرادات لخدمات التجوال،



نبيل بن سلامة

وقال الرئيس التنفيذي في مجموعة زين نبيل خلف بن سلامة في تعليقه على هذه الاتفاقية «وجدنا في الحلول التي تقدمها شركة نيوسترينغ المتمثلة في برنامج (أوبتيمايزر) أنها تقدم مزايًا كثيرة وبرنامج مملو من عمليات التحليل، ومن ثم فهي ساعدتنا في بناء خطط عمل أكثر واقعية».

وأضاف بقوله «لمسنا ارتفاعاً في جوانب الفاعلية والإنتاجية، فمع استخدام هذا البرنامج سيكون لدينا القدرة على إدارة عملياتنا بشكل أكثر كفاءة، والتي بدورها ستمكّننا من زيادة هامش الربحية بشكل كبير».

وأكد بن سلامة أن هذا التعاون سيفتح لمجموعة زين آفاقاً جديدة في مثل هذه النوعية من التطبيقات، حيث سيمكّننا من مواصلة الوفاء بتعهداتنا والتزاماتنا أمام عملائنا، بالإضافة إلى أنه سوف يكرس مزيداً من مواردها في سبيل دعم عملياتنا التجارية الجوهرية.

من ناحيته، قال الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية في شركة «نيوسترينغ» نيفرات سيمسيك «نحن مسرورون بالفعل بهذا التعاون مع مجموعة زين، كونها ستعتمد برنامجنا (أوبتيمايزر)».

فمن خلال قدرته الفائقة على إجراء العديد من العمليات التحليلية الدقيقة والآنية لنشاط كل فرد من العملاء وشركاء خدمات التجوال، فإنه سيمنحها قدرة غير مسبوقه على ضبط الإيرادات، من خلال توقعها مستقبلاً، ومن ثم العمل على تحسينها.

■ هونغ كونغ - رويترز

اتفق «إتش إس بي سي» على بيع نشاطه للتأمين العام إلى شركة التأمين الفرنسية أكسا ومجموعة التأمين الأسترالية كيو.بي.إي مقابل 914 مليون دولار نقداً، مع مضي أكبر بنك أوروبي قدماً في خطته للخروج من الأصول غير الأساسية. وتشمل الصفقة التي تعد الأحدث ضمن سلسلة مبادرات لخفض التكاليف تحت قيادة الرئيس التنفيذي الجديد للبنك ستيوارت غاليفر اتفاقات مع أكسا وكيو.بي.إي لتوزيع المنتجات التأمينية عبر منافذ البنك لمدة عشر سنوات.

واستغنى «إتش إس بي سي» عن 11 ألف وظيفة وبيع 19 نشاطاً في إطار خطة غاليفر لخفض التكاليف السنوية 3.5 مليارات دولار، وتخفيض الاتفاقات المبرمة بالفعل أصولاً مرجحة بالمخاطر قيمتها 50 مليار دولار.

وبالنسبة إلى «أكسا» يعتبر الاستحواذ خطوة في جهودها لتعزيز حضورها في الأسواق الناشئة وقد تساعد ثاني أكبر شركة تأمين أوروبية على تحقيق أهدافها العام 2015 قبل موعدها. وقال المدير المالي الإقليمي لـ«أكسا» فرانسوا فاليري لوكونت، خلال مؤتمر صحفي، إن أهداف 2015 ترتكز على النمو الذاتي وإن الصفقة ستسرع ذلك.

وتأمل «أكسا» في زيادة إيراداتها الإجمالية لمثلها وزيادة أرباحها الأساسية لثلاثة أمثالها بحلول العام 2015 بالنسبة إلى نشاط التأمين العام وذلك بموجب خطة أطلقت العام الماضي (2011) لتعزيز الأرباح.

وزارة الصناعة تشطب قيد 163 شركة لعدم ممارسة نشاطها

■ الوسط - المحرر الاقتصادي

أصدر وزير الصناعة والتجارة، حسن فخرو، قراراً يقضي بشطب قيد 163 شركة في مملكة البحرين من قوائم الشركات التجارية لعدم ممارسة النشاط.

وجاء في القرار، بعد الإطلاع على قرار وزير الصناعة والتجارة رقم 37 لسنة 2008 بشأن شطب قيد الشركات التي لم تزاول نشاطها لمدة تزيد على السنة، ويعد اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة الثانية من القرار المشار عليها وبناء على عرض وكيل الوزارة لشؤون التجارة، يقرر شطب قيد الشركات التجارة المرفقة في القرار ويعمل به من تاريخ صدوره في الجريدة الرسمية (1 مارس/ آذار 2012).

وتضم قائمة الشركات التي تم شطبها شركات مستحقة للتسجيل والرسوم منذ العام 2004 في حين تركزت معظم الشركات المسجلة في الفترة ما بين 2006 و 2010.

ويحسب قرار شطب الشركات غير النشطة في 2008، فإنه يتبع في شأن شطب قيد الشركة الإجراءات الآتية: يتم التفتيش على الشركة والتحقق من صحة بياناتها لدى الجهات الرسمية لمعرفة مزاولتها لنشاطها أو توقفها عن ممارستها من عدمه وإعداد تقرير بذلك يودع ملفها قبل إصدار قرار الشطب من السجل التجاري، يتم إرسال تنبيه

فخرو يستقبل كانو... ويؤكد دعم قطاع الأعمال



وزير الصناعة أثناء استقبال فؤاد كانو

■ المنامة - وزارة الصناعة والتجارة

أكد وزير الصناعة والتجارة، حسن فخرو، دعم الحكومة لقطاع الأعمال والاستثمار في مملكة البحرين، وتقديم كل الإمكانيات المتاحة لتحفيزه وتوسيع دائرة أنشطته في مختلف القطاعات.

جاء ذلك خلال استقبال الوزير في مكتبه صباح أمس الثلاثاء (7 مارس/ آذار 2012)، نائب رئيس مجلس إدارة شركة إبراهيم خليل كانو، صاحب الأعمال، فؤاد كانو، إذ أشاد الوزير بالدور الكبير الذي يضطلع به أصحاب الأعمال والشركات الوطنية، وخاصة العريقة منها، في استقطاب رؤوس الأموال وتوظيفها

في مشاريع ذات مردود وقيمة مضافة كبيرة على النمو الاقتصادي في البحرين، مجدداً تأكيد دعم القيادة والحكومة كل الجهود الهادفة إلى رفد البنية الاقتصادية للبلاد بالمشاريع والمبادرات التي من شأنها تحقيق التقدم والرفعة للوطن والمواطنين.